برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسيرة نصف قرن لتكريس التنمية المستدامة:

بين الإنجازات وضرورة التفعيـل

UNEP half-century march to dedicate sustainable development: Between the achievements and the need to activate

رمضاني مسيكة [1*]

[1] جامعة محمد لمين، سطيف2 (الجزائر)، ramdaniseff@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/06/02 تاريخ النشر: 2021/11/09

ملخص:

تمحورت الدراسة حول دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) منذ إنشائه عام 1972، بوصفه الهيئة العالمية الريادية الأولى لحماية البيئة، كأحد مداخل تكريس التنمية المستدامة. وقد تم رصد أهم الإنجازات العملية للبرنامج خلال مسيرته التي قاربت نصف قرن من الزمن.

وقد أظهر الطرح في هذه الدراسة أنه رغم إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتكريس التنمية المستدامة إلا أن مسار مسيرته اعترضه العديد من الصعوبات التي أضعفت من أدواره الوظيفية، الأمر الذي أنتج حتمية تفعيله.

كلمات مفتاحية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة.، التنمية المستدامة.، البيئة.، القانون الدولي للبيئة.

Abstract:

The study focused on the role of the United Nations Environment Program(UNEP) In half a century since its establishment in 1972, As the pioneering body for environmental protection as one of the entry points to dedicating sustainable development. The most important practical

* المؤلف المرسل

achievements of the program were monitored during its nearly half-century of career.

The placement in this study showed that despite the achievements of the United Nations Environment Program to devote to sustainable development However, the path of his career encountered many difficulties, which weakened his job roles, which resulted in the inevitability of activating it.
Keywords: United Nations Environment Program; Sustainable Development; Environment; International Environmental Law.

1. مقدمة:

برزت بوادر تبني منظمة الأمم المتحدة لمفهوم التنمية المستدامة منذ انعقاد مؤتمر استكهولم للتنمية البشرية عام1972 الذي شكّل البداية الفعلية لعولمة التفكير البيئي وبداية الوعي الجماعي العالمي بحتمية حماية البيئة. وقد تمخض عن هذا المؤتمر ميلاد جهاز عالمي بيئي عرف بـ" برنامج الأمم المتحدة للبيئة، UNEP"، كسلطة عالمية تعنى بحماية البيئة. وتجدر الإشارة أن ميثاق الأمم المتحدة لم يتضمن أي نص صريح يخوّل المنظمة الاهتمام بشؤون البيئة. فقد تمت صيغة الميثاق عام 1945 ولم يكن مفهوم البيئة قد تبلور بالتصور الحالي، ولم تكن البيئة شاغل أمني مطروح على الأجندات الدولية. وفي عام1992 تاريخ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، تم الطرح الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة، الذي تم التأكيد عليه كالتزام دولي في مؤتمر جوهنسبورغ عام2002. وتوالت بعدها الجهود الدولية لتكريس التنمية المستدامة. ولعل أكبر إنجاز حققه المجتمع الدولي اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام 2015، والتي دعت إلى اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية للانتقال بالعالم إلى مسار مستدام.

تكمن أهمية البحث في إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الجهاز الدولي البيئي الأول المنشأ في إطار منظمة الأمم المتحدة الموكول له مسؤولية حماية البيئة. وقد ترعرع هذا الكيان الجديد منذ ميلاده عام 1972 بالتزامن مع التبني الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة.

وتمحورت الورقة البحثية حول دراسة إنجازات برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال مسيرته الطويلة والتي قاربت نصف قرن من الزمن، لذلك فقد تم تسطير الأهداف التالية:

- طرح البناء المعرفي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وابراز محورية التنمية المستدامة في إطار عمله.
- طرح متطلبات تكريس التنمية المستدامة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ابراز معوقات تكريس التنمية المستدامة والفرص المتاحة لتفعيل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وإنطلاقا مما تقدم تحدّد إشكالية الدراسة :

هل شكل برنامج الأمم المتحدة إطارا فعّالا لتكريس التنمية المستدامة خلال مسيرته التي قاربت نصف قرن من الزمن؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تطرح الفرضية التالية:

أنشئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة كسلطة بيئية عليا لحماية البيئة كأحد مداخل التنمية المستدامة، وبالتالي يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة محورا فعالا لإمكانية تكريس التنمية المستدامة.

2.برنامج الأمم المتحدة للبيئة كآلية مؤسساتية مستحدثة لتكريس التنمية المستدامة:

شكّل مؤتمر استوكهولم للتنمية البشرية عام1972 البداية الفعلية للوعي الأممي بحتمية حماية البيئة. وأهم ما ميّز مؤتمر استوكهولم هو الإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، حيث تضمن إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) قصد تنسيق وتقييم القضايا البيئية العالمية كأحد مداخل التنمية المستدامة.

2. 1 البناء المعرفي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: يعتبر البناء المعرفي للمفهوم بمثابة التصورات والتجريدات التي يضعها المفكرون بهدف ضبط جوانبه. ويتطلب البناء المعرفي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضبط مراحل نشأته ووظائفه المعلنة عند إنشائه.

2. 1.1 نشأة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: اهتمت الأمم المتحدة بالشؤون البيئية وبشكل متزايد مطلع عام1968، عندما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وتبعته الجمعية العامة بعقد مؤتمر

استوكهولم حول البيئة البشرية عام 1972. وكان من أهم الإنجازات الرئيسية التي حققها المؤتمر هو إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك بموجب بموجب قرار الجمعية العامة رقم2997 (د-27) المؤرخ في15 كانون الأول/ديسمبر1972، واتخذ مدينة نيروبي العاصمة الكينية مقرا له. وبهذا يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أول هيئة دولية بيئية تابعة لمنظمة الامم المتحدة مقرها في دولة نامية.

وتحدّدت مجالات عمل البرنامج بما يلي: المؤسسات البشرية من أجل ضمان نوعية راقية للبيئة البشرية، الصحة البشرية والتنمية، الأنظمة الإيكولوجية للأرض والمحيطات، البيئة والتنمية البشرية، الحق في استعمال الطاقة الصالحة بيئيا، التدريب والتعليم البيئي والكوارث البيئية، ولتغطية مجالات عمله يضم البرنامج ستة أقسام أساسية هي: قسم الإنذار المبكر والتقييم(DEWA) ، قسم تنفيذ السياسات البيئية (DEPI)، قسم التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد (DTIE)، التعاون الإقليمي(DRC) قسم القانون البيئي والاتفاقيا(DELC) ، قسم الاتصالات والإعلام(DCPI) [1].

وقد بدأ نشاط البرنامج منذ عام1973، حيث وضع هيكلا تنظيميا المتكوّن من لجنة التنسيق الإدارية، ومجلس إدارة يضم (58) دولة عضو. يقدم مجلس إدارة البرنامج[2] تقريرا للجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن اسم مجلس الإدارة تغيّر إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرار الجمعية العامة 251/67 المؤرخ 13 آذار/مارس 2013. وللبرنامج أيضا أمانة عامة تتخذ من نيروبي مقرا لها، ويرأسها مدير تنفيذي للبرنامج، وتوجد ستة مكاتب إقليمية دائمة للأمانة، موزعة في كل من جنيف، نيويورك، بانكوك، المكسيك، بيروت، نيروبي، إضافة إلى صندوق للبيئة الدولي يدار بالمقر الرئيسي في نيروبي[3].

[1]- سهير إبراهيم حاجم الهيثي، **المسؤولية عن الضرر البيئي**، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط2017، ص111.

[2]- تغير اسم مجلس الإدارة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرار الجمعية العامة 251/67 المؤرخ 13 آذار/مارس 2013.

[3] - المرجع نفسه.

2.1.2 وظائف برنامج الأمم المتحدة للبيئة: إن الهدف من إنشاء البرنامج هو تنسيق النشاطات البيئية العالمية في إطار منظمة الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف أسندت له العديد من الوظائف لتقييم وتنفيذ البرامج البيئية. وأثناء انعقاد الدورة التاسعة عشر لمجلس إدارة البرنامج بحضور رؤساء ووفود الدول في الفترة من 27 يناير إلى 7فبراير1997، صدر إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره رقم (1/19) المؤرخ في شباط/براير1997. وقد جعلت الفقرة(2) من هذا الإعلان برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهاز الرئيسي في مجال البيئة[1] .وأعاد الإعلان التأكيد على الأهمية المستمرة لاختصاصات البرنامج والتي تمت بلورتها بدرجة أكبر بواسطة جدول أعمال القرن21. ومن ثمة فقد تبلورت الولاية البيئية للبرنامج بشكل واضح على النحو التالي:

* تحليل حالة البيئة العالمية وتقييم الاتجاهات البيئية العالمية والإقليمية، وتقديم المشورة بشأن السياسات العامة والإنذار المبكر بخصوص التهديدات البيئية، وتحفيز وتشجيع التعاون والتدابير الدولية القائمة على أفضل القدرات العلمية والثقافية المتاحة.

* زيادة تطوير النظام القانوني البيئي الدولي.

* تنفيذ المعايير والسياسات المتفق عليها لرصد وتشجيع الامتثال للمبادئ البيئية والاتفاقيات الدولية وتفعيل التدابير التعاونية، بحيث تستجيب للتحديات البيئية الآخذة في التزايد.

* تعزيز دور البرنامج في تنسيق الأنشطة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة استنادا إلى درايته العلمية والتقنية[2].

2.2 محورية التنمية المستدامة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: يعود الفضل في ظهور مفهوم التنمية المستدامة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار منظمة الأمم المتحدة، التي اتجهت جهودها إلى دراسة الأبعاد والانعكاسات البيئية على التنمية، فأنشأت الجمعية العامة عام 1983 بناء على اقتراح

[1]-United Nations Environment Program Governing Council ,doc (EP/UNEP/GC.26/17/Add.2, 2011.

[2] – عبد العال الديربي، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط 2016، ص120.

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لجنة دولية عرفت باللجنة العالمية للبيئة والتنمية "WCED" لبلورة أكثر لمفهوم التنمية المستدامة وتكريسها. وقد أثمر عمل اللجنة بتقرير صدر عام1987، تحت عنوان" مستقبلنا المشترك" تضمن تعريفا للتنمية المستدامة. وعندها أصبح مفهوم التنمية المستدامة يمثل نموذجا معرفيا للتنمية في العالم، وبدأ يحل محل برنامج"التنمية بدون تدمير Development without Destruction"، الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السبعينات[1] .عرّفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنّها:" التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الإنسان الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" فهي عملية التغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق، يعزّز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم البشر والأجيال"[2].

عرضت مقترحات اللجنة على الجمعية العامة، أين تم التفكير بجدية في اعتماد مفهوم التنمية الستدامة على نطاق عالمي كالتزام دولي في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة " قمة الأرض" الذي عقد في ريو ديجانيورو بالبرازيل من 3-14 يونيو1992 الذي أنشأت لجنة التنمية المستدامة التي اسندت لها متابعة مدى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع المنظمات الدولية. وفي قمة الارض الثانية المنعقدة في جوهنسبارغ بجنوب إفريقيا من 26 أغسطس2002 تم إعادة إحياء الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة[3].

ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه من حيث تبنيه لمفهوم التنمية المستدامة، وقد تمخض عن هذا المؤتمر إصدار" إعلان الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، والمكوّن (37) فقرة حيث أقر المؤتمرون بأنه

1 -Lorenzo G, Bellùp, Development and Development Paradigms, Issue Paper, EASYPol Module 102, A (Reasoned) Review of Prevailing Visions, May 2011, FAO .p6. Avialable at : www.fao.org/.../defining_development_paradigms_1..

2- Phil, Dishley, Sustainable Development Goals for people and planet, Issue of Nature, vol 495, 21 March ,2013, p305.

3-فطحيزة تحاني بشير، الأزهر لعبيدي، الحماية الدولية لبيئة في إطار حقوق الإنسان، مع الإشارة لبعض المستجدات القانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد10- جانفي 2015، ص152.

تقع على عاتقهم مسؤولية جماعية بتعزيز وتقوية أركان التنمية المستدامة : التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية الفقرة (5) من إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة عام 2002). وركز المبدأ الرابع على أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة من التلوث جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها، وأكّد المبدأ الخامس من الإعلان على ضرورة القضاء على الفقر كشرط لابّد منه للتنمية المستدامة.

بعد ذلك توالت الجهود الدولية في محاولة لتكريس التنمية المستدامة، ولعل أهم إنجاز كان بإعتماد الأهداف الانمائية في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر عام2000، التي تبناها 148 رئيس دولة وحكومة يمثلون 191 دولة، تعهدت الدول بمضاعفة الشراكة العالمية لدعم الجهود الدولية لتحقيق هذه الأهداف آفاق سنة 2015، منها الهدف السابع "الإستدامة البيئية ". وأعيد التأكيد على الإستدامة البيئة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ورمت أهدافها البالغ عددها سبعة عشر هدفا إلى إنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض وتحقيق السلام والرخاء لجميع الشعوب. والجدير بالذكر أنّ ما يقرب نصف أهداف التنمية المستدامة يركّز على القضايا البيئية بصورة مباشرة[1].

3. متطلبات تكريس التنمية المستدامة في مقاربة برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

يعالج هذا المحور أهم المداخل الوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقاربته لتكريس التنمية المستدامة:

1.3 تطوير القانون الدولي البيئي: أثرت جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتطوير القانون الدولي للبيئة في تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك بإنشاء قواعد قانونية دولية جديدة لمواجهة الأخطار البيئية

[1] -Ikuho ,Miyazawa : **What areSustainable Developnent Goals ؟ IGES Rio +20** , United Nations Conference on Sustainable Development ،Issue Brief Vol 01 ,avialable at : www.stakeholderforum.org/.../IGES%20rio%20issue...(date of view 20-12-2020)

بوصفها فرعا جديدا للقانون الدولي لتنظيم نشاطات الدول في مجال استخدام الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على البيئة، وصيانة مواردها ضد ما يهدّدها نتيجة خيارات تنموية حاضرة[1].

عمل برنامج "مونتفيديو"[2] لتطوير القانون البيئي واستعراضه دوريا الذي أنشأه البرنامج على تزويد الفاعلين الدوليين بقوة دافعة لوضع مواثيق دولية بيئية تتناول القضايا البيئية العالمية، كالإتفاقيات الدولية، الإرشادات ومدونات سلوك. كما يحث البرنامج المنظمات الدولية لإدخال البعد البيئي ضمن الأنشطة التي تقوم بها ويدعو الدول لتكييف القوانين البيئية الوطنية مع متطلبات القانون الدولي البيئي. ومن أهم الاتفاقيات البيئية المنشأة في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزن عام** 1985 وبروتوكول منتريال المتعلقة بالمواد المستنفدة لطبفة الأوزون عام1987، إتفاقية بازل المتعلقة لمراقبة حركة النقابات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها عام 1989، وبروتوكول بشأن المسؤولية والتعويض عنها عام 1999، الاتفاقية الدولية للإتجار في الأصناف المهدّدة بالانقراض عام1973، اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة التصحر عام1996، اتفاقية التعاون في مجال الحماية والتنمية المستدامة للبيئة الساحلية والوسط البحرية لشمال شرق المحيط الهادئ عام2000، اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة عام2001 [3].

2.3 الإدارة البيئية: تعرّف الإدارة البيئية بأنها استعمال الإنسان للأطر والسياسات والأنظمة والقرارات والسلوكيات والآليات بطريقة تسمح للأجيال الحالية من الاستفادة منها مع توفير الإمكانيات التي تسمح بتلبية الاحتياجات والطموحات للأجيال القادمة. إن الإدارة البيئية تعنى بإتباع منهج محدّد في التفكير

1 - Adil, Najam, Environment. Development and Human Security,Landon, Univesity Press of Amarica,Inc.2013, p13.

[2]-برنامج مونتفيديو اعتمده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2001، بمقتضى مقرره 23/21. ودعا إلى تعزيز وتطوير القانون البيئي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمساءلة والتعويض عن الأضرار البيئية والترويج لاستخدام آليات المساءلة المدنية والتشجيع على الامتثال للقانون البيئي.

[3]- سي ناصر إلياس.(2012-2013). دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة: الجزائر، ص67.

والتسيير للتعامل مع المشكلات المتكرّرة والطارئة للبيئة، فهي تركز على معرفة المشكلة وتحديدها، مما يسمح باختيار البدائل المتاحة الأكثر واقعية[1].

ركز برنامج الأمم المتحدة في ادارته للبيئة الدولية والتي تعتبر العنصر الأساسي لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة والأطر الدولية الأخرى على ثلاثة مجالات، وهي الاتساق بين السياسات البيئية، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لمعالجة الأولويات البيئية، ومساعدة البلدان على دمج البيئة في العمليات والخطط الإنمائية، بما في ذلك المتعلقة بالحد من الفقر، وإتاحة المعلومة البيئية لفهم الظواهر الإيكولوجية، الأمر الذي يمكّن الجهات الفاعلة الوطنية من تقويم المخاطر والإستباقية في مواجهتها. ومن أجل القيام بذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم المنتديات الوزارية العالمية والإقليمية لتبادل السياسات وتحديد **الأولويات للقضايا البيئية الرئيسية،** تقديم المشورة التقنية والقانونية والمؤسساتية للحكومات والمنظمات الإقليمية، دعم تعميم الاستدامة البيئية لصالح الفقراء في الحد من الفقر من خلال مبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة في حوار السياسات[2].

وتمكن برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ انعقاد مؤتمر ريو عام1992 من مساعدة أكثر من 100 دولة نامية في إعداد تشريعات وطنية وإنشاء هياكل مؤسساتية تعمل على إدماج العوامل البيئية في الأنظمة والأنشطة القطاعية والتوسيع في التقييم والأثر البيئي وتحليل تكلفته والعائد[3] .

3.3 إعداد البرامج وخطط عمل المتعلقة بالتنمية المستدامة: في إطار تحقيق حماية البيئة تتمحور استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تكريس التنمية المستدامة، في استحداث أطر برامج ومخططات

[1]- سرير، عبد الله رابح، عملية صنع القرار و تطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر– قسم علوم سياسية – جوان2006، ص278

[2] – تعزيز الإدارة البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة، متاح على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الإطلاع 4-6-2020) https://www.unenvironment.org/ar/regions/zapadnaya-aziya/almbadrat-alaqlymyt/tzyz-aladart-albyyyt

3– زيد المال صافية ، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص183.

عمل بيئية لحماية البيئة والإستباقية في مواجهة التدهور البيئي كجزء من استراتيجيته لتنفيذ القانون الدولي البيئي، ومن أهمها:

***خطة عمل بالي للتكنولوجيات النظيفة عام2005**: اعتمد مجلس إدارة البرنامج خطة عمل بالي الإستراتيجية لتدعيم التكنولوجيات وتنمية قدرات الدول النامية في مجالات مختلفة، كالنفايات والحفاظ على الحيوانات والنباتات البرية[1]

***استراتيجيات وطنية لخفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في فترة 2014–2015**: إزاء الزخم العالمي المتعلق بالحفاظ على الغابات مع اعتماد إعلان نيويورك بشأن الغابات الذي يهدف إلى خفض معدل فقدان الغابات الطبيعية بحلول عام2020 ووضع حد لها بحلول عام2030، قام برنامج الأمم المتحدة بالتعاون مع المبادرة التعاونية للأمم المتحدة بشأن خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وبالتشارك مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تسريع الدعم المقدم إلى 64 بلدا لمساعدتها على أن تصبح أكثر جاهزية لنهج خفض الإنبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها [2].

* **الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017**: وتتمحور حول الدعم الذي يقدمه البرنامج للراغبين من البلدان والشركاء لمساعدتهم على فهم مغزى الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق جميع مجالات تركيز البرنامج، بهدف إدماج الاعتبارات البيئية في جميع الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وهدفت هذه الإستراتيجية إلى تحقيق اتساق هياكل الإدارة مع تحديات الاستدامة على الصعيد العالمي[3].

---

[1]- المرجع نفسه.

2- التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015، ص12.

[3]- تقرير مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي (2013). وثيقة الأمم المتحدة (UNEP/68/25)، 18-22 شباط/فبراير2013، الدورة العالمية الأولى، برنامج الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، ص3.

*** الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية لفترة 2017-2019**: اعتمدتها جمعية الأمم المتحدة للبيئة بموجب قرارها رقم (20/2)، كجزء من "رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام2030. ويهدف البرنامج من ذلك إلى الحد من المخاطر البيئية وزيادة مرونة المجتمعات والبيئة ككل مع الهدف الشامل المتمثل في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة وتمكين المنافع الاجتماعية والاقتصادية استجابة لأهداف وغايات التنمية المستدامة عام2030، من خلال رصد البعد البيئي للتنمية المستدامة وتقديم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى[1].

4.3 التمويل البيئي: يشكل صندوق البيئة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشأ بمقتضى القرار رقم(1297)، مصدرا لتمويل برامج التنمية وتقديم المساعدة لأية جهة داخل الأمم المتحدة وخارجها للمشاركة في تنفيذ نشاطات البرنامج، من خلال تشجيع وتطوير المؤسسات البيئية وتحسين إدماج العوامل البيئية في السياسات البيئية، خاصة مساعدة الدول النامية على تطوير مؤسسات بيئية وتخطيط سياسات ومشاريع بيئية وتوسيع استخدام الأدوات المتاحة في هذا المجال[2]. وقد قدرت اعتمادات صندوق البيئة ب240 مليون دولار أمريكي عام 2014-2015. ويضح الجدول أدناه الميزانية المخصصة لفترة سنتين 2014-2015، وتشمل نفقاته على البرامج الممولة مجالات منها تغير المناخ، الكوارث والنزاعات، الحوكمة البيئية، المواد الكيميائية والنفايات، وكفاءة استخدام الموارد [3].

5.3 الإعلام البيئي: يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا لعام2030 إتباع نهج متكامل يراعي الترابط بين العناصر البيئية والغايات الإنمائية، المتابعة والاستعراض القائمة على أساس علمي

[1] – تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة (A/71/25)، الدورة الثانية ، نيروبي 23-27 أيار/مايو2016، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص16.

2- علي عدنان الفيل، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2011، ص10.

3- تقرير مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وثيقة الأمم المتحدة (UNEP/68/25)، الدورة العالمية الأولى،18-22 شباط/فبراير2013، برنامج الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، ص3.

بالاستناد إلى البيانات والمعارف العلمية والمشاركة في البحث العلمي، والتي تعتبر موردا يثري عمليات التقييم البيئي. ومن أجل القيام بذلك الدور يركز البرنامج على المجالات الثلاث:

- **إدارة المعلومات:** لتعزيز قدرة البلدان على تحليل واستخدام المعلومات البيئية والمعرفة والحصول عليها لتحليل صناعة القرار.
- **التقييم:** لتيسير صنع السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من خلال إتاحة المعلومات البيئية.
- **الإنذار المبكر:** التمكين من التخطيط الأفضل للسياسات التي تتضمن معلومات عن القضايا البيئية.

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة برنامجا للرقابة البيئية على المستوى العالمي عرف بمخطط المتابعة "Plan Vigie" لجمع المعلومات والمعطيات حول التدهور البيئي العالمي لتنفيذ أهداف مؤتمر استوكهولم صافية، 189. كما تم تصميم المنبر التفاعلي الإلكتروني لدعم التقييمات من خلال إتاحة البيانات والمعارف العالمية والإقليمية والوطنية. ويستضيف المنبر بوابة أهداف التنمية المستدامة لعام2030. ويشمل المنبر التفاعلي تدفق البيانات الوطنية من 192 دولة. ويغطي البيانات والخرائط المتوفرة على الموقع التفاعلي مجموعة واسعة من المواضيع بدء من نوعية الهواء، ارتفاع مستوى سطح البحر، وصولا إلى مؤشرات كفاءة استخدام الموارد وثقب الأوزون فوق القطب الجنوبي والنفايات البلاستيكية البحرية والأنواع المهددة بالانقراض[1].

يساهم البرنامج في تصدير المعارف من خلال البوابة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف المسماة"INFORMIA" ودائرة المعلومات المتعلقة بالقانون البيئي" ECOLEX"، والغرض منها إتاحة بيئة يمكن أن يتعاون فيها أصحاب المصلحة لتحقيق هدف جمع المعلومات البيئية

1-التقرير السنوي، 2015، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المرجع السابق، ص46.

وإدارتها وإتاحتها واستخدامها بشكل يتسم بالكفاءة والعمل على نطاق واسع من المستويات والمجالات الموضوعية[1].

ويوفر الإطار الحي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[2]إطار عمل مفاهيمي واسع يتيح فهم وتنظيم أنشطة المعلومات البيئية العالمية وبناء القدرات في مجال التقييم والإبلاغ. وتستفيد منه البلدان في تحديد اهتماماتها وأولوياتها الخاصة بشكل أكثر مرونة، خاصة في دعم المجهودات الوطنية التي تهدف إلى تلبية متطلبات التقييم والإبلاغ، وذلك عن طريق تقديم محتوى مشترك للمعلومات وبنية تحتية للتكنولوجيا ومعايير وإرشادات. ومن الأهداف الأخرى إتاحة الأدوات والمعلومات التي تساند عمليات التقييم في الاتجاهين على مستوى مفيد لصناع القرار. وتشمل أمثلة تلك الأدوات والمعلومات تحديد المتطلبات المشتركة من البيانات والمعلومات التي تعين على إجراء التقييمات الوطنية والتقارير والالتزامات الوطنية بالإبلاغ بشأن مختلف التقييمات البيئية المتعددة الأطراف، ومجالات التقييم الموضوعية الجديدة مثل المنبر الحكومي الدولي المقترح للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وهو محفل جديد مقترح، والعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، والعمليات المتكاملة والمواضيعية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة[3].

1 –عيسى علي، طبيعة العلاقة بين حقوق الإنسان والقانون الدولي للبيئة، جامعة الجزائر1، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير 2014، ص167.

2– طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره (2/25) بشأن حالة البيئة العالمية، من المدير التنفيذي لبرنامج البيئة إيراد مزيد من التفاصيل حول الشروط اللازمة للانتقال إلى تقييمات مستهدفة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية، مدعومة بإطار عمل تمكيني حي لبرنامج البيئة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته السادسة والعشرين في عام 2011. وفي حاشية للقرار أوضح مجلس الإدارة أن الإطار المطلوب ينبغي أن تتوفر فيه لصانعي القرارات سهولة الحصول على نتائج التقييمات والدراسات الجامعة والملخصات والموجزات التقنية. أنظر:

– حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات (UNEP/GC.26/4/Add.1)، 2010/12/10 برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص2. البيئية ا

3 - عيسى علي،المرجع السابق، ص5.

وتتشارك الحكومات مع جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستعراض البيئة العالمية من خلال مساهمة مهمة في شبكات البيانات والمعلومات باعتبارها المستفيدة من الأدوات التي يتيحها الإطار الحي لبرنامج البيئة. ومن أمثلة المبادرات الوطنية والإقليمية: في غرب آسيا: مبادرة أبو ظبي للبيانات البيئية العالمية، وفي أوروبا: الشبكة الأوروبية للمعلومات والرصد في مجال البيئة، والشبكة الأوروبية للمعلومات والرصد في مجال البيئة والرصد العالمي للبيئة والأمن؛ وفي أمريكا الشمالية: شبكة معلومات التنوع البيولوجي للبلدان الأمريكية؛ وفي أمريكا اللاتينية: برنامج الشبكة الجغرافية المرجعية لأمريكا الجنوبية الهامة[1] .

6- الشراكة العالمية من أجل البيئة: على الرغم من النطاق العالمي لاختصاص اليونيب، فهو يعمل بعدد محدود من الموظفين، حيث يضم زهاء 000 1 فرد فقط، وميزانية بلغ مجموعها في السنوات الأخيرة حوالي 500 مليون دولار لعام 2016-2017. ولذلك تستند قدرته على تحقيق أثر ملموس لحماية البيئة إلى الشراكات، وهي من صميم استراتيجيته الرامية إلى جعل البيئة والتنمية المستدامة محور كل شئ يفعله[2]

وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة قسم "المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني"، لتشجيع مشاركة سائر أعضاء المجتمع الدولي بفعالية أكثر وبحجم أكبر في المسائل البيئية. وتحدّد هذه المشاركة في المستند: "Stratégie pour renforcer la participation de la société civile dans le travail du PNUE" استراتيجية تعزيز مشاركة المجتمع الدولي في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتستطيع المنظمات غير الحكومية الحصول أيضا على صفة مراقب في مجلس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأجهزته الفرعية الفرعية[3].

[1] حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الأساسية، الوثيقة(UNEP/GC.26/4/Add.1 2010 ، المرجع السابق، ص5.

2- توقعات البيئة العالمية (2019)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص4.

[3] - دليل عملي للعمل مع المنظمات الدولية، ص2.على الموقع الإلكتروني:

https://www.mandint.org/ar/guide-IO

إنّ تكريس البعد البيئي للتنمية المستدامة يتطلب شراكات استراتيجية مع الحكومات ومشاركة الفواعل غير الدولاتية في وضع السياسات البيئية وتنفيذها والتكامل مع العمليات البيئية الاستراتيجية الأخرى للفواعل الدولية الأخرى، التي تشمل عملية توقعات البيئة العالمية، التي يقوم بها البرنامج وعملية الإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، والمنبر الحكومي الدولي المقترح للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق المعني برصد الأرض ومنظومة نظم رصد الأرض العالمية.

كما يقوم برنامج البيئة ببناء شراكات التعاون بين المنظمات العالمية والإقليمية من أجل تقديم الموارد المعرفية من خلال أطر أكثر منهجية للبحث المشترك، واستحداث الأدوات إلى جانب الخطوط التوجيهية، وبناء القدرات، ورصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي عام2018 اتفق كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية (المنظمة) على إقامة تعاون واسع النطاق بينهما من أجل تسريع إنجاز الأعمال الهادفة إلى الحد من المخاطر البيئية على الصحة المسببة لحوالي12.6 مليون وفاة سنوياً وفقاً لتقديرات البرنامج. قد أبرم رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة السيد "إريك سُولِيْم" والمدير العام للمنظمة الدكتور "تيدروس أدهانوم غبرييسوس"عام2018 في نيروبي اتفاقاً يستهدف زيادة الإجراءات المشتركة لمكافحة تلوث الهواء وتغير المناخ ومقاومة مضادات الميكروبات، فضلاً عن تحسين التنسيق في قضايا إدارة النفايات والمواد الكيميائية، ونوعية الماء، وقضايا الغذاء والتغذية.

ويأتي هذا التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة في أعقاب صدور إعلان وزاري بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ يدعو إلى إنشاء تحالف عالمي "للصحة والبيئة وتغير المناخ"، في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي عُقدت في عام 2016 في مراكش بالمغرب، ويشمل هذا التعاون الإدارة المشتركة لحملة "تَنفس الحياة (BreatheLife) " للدعوة إلى خفض مستويات تلوث الهواء تحقيقاً لفوائد مناخية وبيئية وصحية متعددة. وغطّت بأنشطتها أكثر من120 مليون شخص في شتى بقاع كوكبنا، بما في ذلك سنتياغو بشيلي، ولندن ببريطانيا، وواشنطن

العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، وأوسلو بالنرويج، وتستعد المدن الكبرى بآسيا وأفريقيا للانضمام إليها. وتشكل هذه الخطوة أهم اتفاق رسمي أُبرم بينهما بشأن العمل المشترك على نطاق القضايا البيئية والصحية طيلة 15 عاما. والصحية طيلة 15 عاما[1] .

4. برنامج الأمم المتحدة للبيئة: بين المعوقات وضرورة التفعيل:

رغم الأدوار التي لعبها برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلا أن عمله تعترضه العديد من المعوقات جعلت من سياساته محدودة في إطار مقاربته لتكريس التنمية المستدامة الأمر الذي يفرض ضرورة تفعيله.

1.4معوقات عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة: كان البرنامج في السنوات الأولى لتأسيسه (1972-1992) القوة الدولية البيئية الكبرى التي وقفت وراء أبرز المبادرات البيئية، وتوجت عملها بأهم الاتفاقات التي وضعت للمرة الأولى ضوابط وقيوداً على مجموعة من النشاطات الصناعية والإنمائية المؤثرة على البيئة. ورغم هذه الجهود إلا أن عمله اتسم بالضعف نتيجة العديد من المعوقات تعرض لها البرنامج في مسيرته لتكريس التنمية المستدامة منها:

1.1.4 البنية المؤسسية والوظيفية للبرنامج: انتقدت الدول الصناعية منذ إنشاء البرنامج على أنه لم ينجح إلا في الاتفاقيات الدولية، على اعتباره مجرد جهاز مكلف بصياغة الاتفاقيات الدولية البيئة وإعداد برامج دولية ومساعدة الدول على إعداد سياسات بيئية، وغير مؤهل ماليا لتنفيذ الاتفاقيات والبرامج التي يعدها. كما فشل في آداء دوره التنسيقي بين الأنشطة البيئية في منظمة الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها وهو الدور الأساسي في قرار الجمعية العامة المنشئ له. وكان إصرار الدول على فشل البرنامج مؤسس على أمورعديدة أولها وجوده في الدولة النامية نيروبي بعيدا عن المنظمات الدولية التي يقوم بالتنسيق بين

[1]– لتفاصيل أكثر عن هذه الشراكة أنظر:
ttps://www.who.int/ar/news-room/detail/23-04-1439-un-environment-and-who-agree-to-major-collaboration-on-environmental-health-risks
-Ministerial Declaration on "Health, Environment and Climate Change"
https://www.who.int/globalchange/mediacentre/events/Ministerial-declaration-EN.pdf

أنشطتها في مجال البيئة، والأمر الثاني ضعف التمويل الذي أضعف بدوره البرنامج، والثالث، أنه أنشئ على شكل برنامج ليس له شخصية قانونية وغير مستقل، ولا يرقى إلى منظمة متخصصة[1] .

وإضافة إلى ذلك ثمة سبب رئيسي يضعف من عمل البرنامج هو إفتقاره إلى الرقابة والمساءلة في تنفيذ السياسات والاتفاقيات البيئة. كما أنّ الإدارة الفعالة للبيئة ماتزال تحتاج لمزيد من العمل في إطار برنامج الامم المتحدة للبيئة نظرا للروابط المتشابكة للبيئة بعدد كبير من القطاعات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ومن ذلك المالية، الصناعة والزراعة والصحة والثقافة، بمعنى أن تكريس التنمية المستدامة لم تكرّس تكريسا فعالا، ذلك أن تكريس التنمية المستدامة يتطلب الإدارة المنسقة للأبعاد الثلاث في إطار عمل البرنامج.

وأمام هذه الإنتقادات التي وجهت إلى البرنامج، دفع منظمة الأمم المتحدة إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتدعيم دوره، كإنشاء فريق تسيير البيئة والمنتدى العالمي للبيئة عام1999، كما تم انشاء لجنة الخبراء كلفت بإجراء تقييم وبحث وسائل تدعيم الحاكمية الدولية البيئية، وقد توصلت إلى مجموعة من التوصيات منها، المشاركة العالمية في عضوية مجلس الإدارة والمنتدى الوزاري حول البيئة لمناقشة السياسات البيئية وتدعيم الموارد المالية للبرنامج والقدرات المؤسسية والتكنولوجية لصالح الدول النامية[2].

2.1.4 ضعف التمويل: يتسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالضعف نتيجة ضعف الإرادة السياسية للدول لمنحه الثقة والسلطة والميزانية لآداء مهامه، حيث يعتمد على التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة[3]. يعتمد البرنامج على المساهمات والمساعدات الطوعية الواردة من الجهات المانحة والتي

1- مصطفى كما طلبة، هل نجح اليونيب بإختياره نيروبي مقرا له؟ مجلة البيئة والتنمية، سبتمبر/ أكتوبر 2014، ص65.

2- زيد المال صافية، المرجع السابق، ص185.

3-Maria Ivanova, Can The Ander Hold ? Rethinking the United Nations Environment Programme for the 21st Century, Yale Center for Environmental Law and Policy, Yale Publication Series, Report N°07,2005, p33.

لاتقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة. كما أن المصاريف السنوية للبرنامج ضئيلة جدا مقارنة بحجم المشاريع التي من المفروض أن يمولها البرنامج.

3.1.4 التعدد المؤسسي البيئي: منذ إنشاء البرنامج عام1972 جرى إنشاء العديد من الهيئات الدولية التي تتناول المسائل البيئة، مما أسفر عن حالات تداخل وعدم التنسيق والتناقض في أحيان كثيرة وعدم الكفاءة من الناحية الإدارية. وقد خلصت وحدة التفتيش المشتركة[1] في استعراضها للإدارة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة أن الإطار الراهن للإدارة البيئية يضعفه التجزؤ والتخصص المؤسسيان والافتقار إلى نهج كلي يتبع إزاء المسائل البيئية والتنمية المستدامة.

وقد أنشأ البرنامج عام 1995 "مجموعة إدارة البيئة بين الوكالات"، والتي تم استبدالها عام 1998 بمجموعة إدارة البيئة (EMG) التي بدأت العمل مع أمانة صغيرة في جنيف عام2001. وقد تم تأسيس هذه المجموعة لجعل الدور التنسيقي للبرنامج في منظومة الامم المتحدة البيئية أكثر تناسقا وفعّالية[2].

4.1.4 هيمنة منطق المصالح الاقتصادية والعسكرية: تأثر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادته للعمل البيئي على المستوى الدولي بالنظام العالمي الذي تتصدره أكبر الهيئات الدولية، والتي تسّيطر على المجال الاقتصادي والمالي والتجاري التي لا تراعي الاعتبارات البيئة والتنمية في الدول النامية خاصة. وقد بدا واضحا في المفاوضات خلال المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة والتجارة الدولية أن المصالح الوطنية والمنطق

[1] – أنشأت وحدة التفتيش المشتركة بموجب قرار الجمعية 192/31 المؤرخ في 22 كانون الأول/ديسمبر1976 كجهاز فرعي دائم ومسؤول أمام الجمعية العامة ومجاس إدارة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وتوجه الوحدة تقاريرها إلى منظمة أو اكثر من منظمة معينة، أو إلى جميع المنظمات عندما يكون الموضوع له أهمية بالنسبة للمنظومة ككل حتى تنظر فيها الأجهزة التشريعية المختصة في المنظمات المعنية. وللوفاء بولايتها أجرت الوحدة استعراضا إداريا للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة. والهدف من الإستعراض هو تعزيز إدارة الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ولتوفير الدعم البرنامجي والإداري لها من جانب المنظمات التابعة للأمم المتحدة من خلال تعيين التدابير الرامية إلى النهوض بالتنسيق والتماسك المعززين وبأوجه التآزر بين الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة، ومن ثم زيادة المساهمة التي تقدمها منظومة الامم المتحدة في اتخاذ نهج أكثر تكاملا للإدارة البيئية الدولية والإدارة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. أنظر: الوثيقة رقم (UNEP/GCSS.XI/5)، 2/12/2009، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ص3.

2 – خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011، 2012، ص58.

العسكري أولى، حيث تنفق الدول مواردها على التسلح بدلا من أن توجهه إلى الإنفاق المنتج للحلول الكفيلة بحماية البيئة. وقد قدّر حجم الإنفاق العسكري العالمي 1747 مليار دولار عام 2013 وهو ما يعادل 2.4 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما قيمته 248 دولار للفرد. ووصلت الزيادة في حجم الإنفاق العسكري للصين 8 بالمائة عام 2018، أما الهند فقد بلغ قيمة إلى 63 مليار دولار عام 2018 بعد أن بلغ 9 مليار دولار عام 2017[1]، وهذا ما يؤكد أن تكريس التنمية المستدامة لحماية البيئة رهين خيارات وسياسات الدول القائمة على المصالح الوطنية الدول، مما جعل البرنامج البيئي من منظور إنساني في مهب الريح، ولايزال هناك الكثير لمواجهة التحديات التي تعترض البرنامج في إطار عمله.

2.4. تفعيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة: رؤية مستقبلية: بعد مرور تقريبا نصف قرن على إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا تزال التغيرات في البيئة العالمية تتواصل بمعدلات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وتشير البيانات التي جمعت في الإصدار السادس لتوقعات البيئة العالمية الصادر عن برنامج الامم المتحدة للبيئة لعام 2019، إلى تحقيق نجاح متوسط في إبطاء معدلات التغيير أوخفض مداه بتدابير لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيف الأثر في إطار التنمية المستدامة لكن هذا لم يؤد إلى تراجع التدهور البيئي في السنوات الأخيرة.

وقد دعا العديد من القادة السياسيين والأكاديميين والمنظمات الناشطة في مجال البيئة بضرورة مراجعة البنية المؤسساتية والوظيفية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومن بين الاقتراحات والرؤى المطروحة:

[1]–The relationship between disarmament and Development in the curent international context, Doc (A/59/119) , Report of the Group of Governmental Experts on the Relationship between Disarmament and Development,United Nations, p1

– حيدر عبد جساس، تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)، في (التسلح في العالم بين التوازن والتفوق)، التقرير السنوي الإستراتيجي، المركز الديمقراطي العربي، ط2019، ألمانيا، ص38.

- ✓ أشارت الوثيقة الختامية لمؤتمر التنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" التي توضح ضرورة أن يكون لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة موارد مأمونة وثابتة ومتزايدة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ودعت إلى توفير مخصصات من الميزانية العادية للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ✓ توسيع ولاية مرفق البيئة العالمية ليصبح آلية مالية لجميع الاتفاقيات البيئية العالمية ليرتبط بشكل أوثق ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لكفالة التلاحم بين السياسات والتمويل **والتمويل**[1].
- ✓ إعادة التنسيق بين المنظمات الدولية الناشطة في مجال البيئة على أن يحتل البرنامج الموقع الرئسيي في التنظيم والتنسيق المستحدث، لذلك يجب على البرنامج أن يستغل بشكل كامل دوره الفريد وموقعه داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل التنسيق في المسائل البيئية، من خلال الاستفادة الكاملة من آليات التنسيق المتاحة، مثل فريق إدارة الشؤون البيئية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وآليات التنسيق الإقليمية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج[2].

- ✓ طرحت الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي تبعا للدورة (58) للجمعية العامة اقتراحا يتعلق بترقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) من برنامج تابع للأمم المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEO) بميزانية خاصة واستقلالية بموجب إتفاقية وفقا للمادتين (57-59) من ميثاق الأمم المتحدة[3].

5. خاتمة:

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأدوار عديدة تحسب له خلال مسيرته التي قاربت نصف قرن من الزمن في إطار مقاربته لتكريس التنمية المستدامة بوصفه الهيئة الأممية الرئيسية المختصة بشؤون البيئة، من

1 - سي ناصر إلياس، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2012-2013، ص132.

2-خديجة ناصري، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011، 2012، ص141

3- المرجع نفسه.

خلال دوره التوجيهي في تقديم التوصيات والمعلومات البيئية بمشاركة الفواعل الدولية والتي تعد رافعة لتجسيد الحكامة البيئية. ومع ذلك يواجه البرنامج العديد من الصعوبات سواء المتعلقة بالبينية الداخلية، المؤسسية والوظيفية للبرنامج أوالبينية العالمية جعلت من سياساته محدودة. ولتفعيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره آلية مؤسساتية عالمية لتكريس التنمية المستدامة في إطار منظمة الأمم المتحدة لابد من :

- ✓ إدماجه في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ذلك أن تكريس التنمية المستدامة يبقى بعيد المنال ما لم ينطلق البرنامج في مقاربته من النتيجة التي خلص إليها نادي روما بعنوان:" the first Global Revolution، الذي تبنى كتابة النظرة القائلة، أن مشاكل التنمية المستدامة متداخلة، لذا لابّد من مواجهة متزامنة متشابكة لحل تلك المشاكل في إطار إستراتجية شاملة مستدامة في إطار الحوكمة البيئية العالمية.
- ✓ تفعيل الدور الرقابي للبرنامج في تنفيذ البرامج والاتفاقيات البيئية، والإرتقاء به إلى منظمة تنفيذية مستقلة مؤسساتيا وماليا ترصد مدى تجسيد الدول لإلتزاماتها الدولية بموجب القانون الدولي البيئي وتوقيع الجزاء في حالة عدم التنفيذ.

6. قائمة المراجع:

1. التقارير الدولية:

1. الوثيقة رقم (UNEP/GCSS.XI/5)، 2/12/2009، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
2. حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الأساسية، الوثيقة(UNEP/GC.26/4/Add.1)، 2010، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
3. تقرير مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وثيقة الأمم المتحدة (UNEP/68/25)، الدورة العالمية الأولى،18-22 شباط/فبراير2013، برنامج الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.
4. مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي (2013). وثيقة الأمم المتحدة (UNEP/68/25)، 18-22 شباط/فبراير2013، الدورة العالمية الأولى، برنامج الأمم المتحدة، الأمم المتحدة.
5. التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2015.

6. تقرير تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة (A/71/25)، الدورة الثانية ، نيروبي 23-27 أيار/مايو2016، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016.

7. توقعات البيئة العالمية (2019)، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

8. حيدر عبد جساس، تسليح الجماعات الإرهابية (التصنيع والتهريب)، في (التسلح في العالم بين التوازن والتفوق)، التقرير السنوي الإستراتيجي، المركز الديمقراطي العربي، ط2019، ألمانيا.

9. United Nations Environment Program Governing Council ,doc (EP/UNEP/GC.26/17/Add.2, 2011.

2. المؤلفات:

10. سهير إبراهيم حاجم الهيثي، (2017)، المسؤولية عن الضرر البيئي، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

11. عبد العال الديربي، (2016)، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

12.علي عدنان الفيل، (2011)، التشريع الدولي لحماية البيئة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

13. Adil, Najam, (2013), Environment. Development and Human Security,Landon, Univesity Press of Amarica,Inc.

3. الأطروحات:

14. ناصري، خديجة ، (2011، 2012)، مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2011، 2012.

15. زيد المال، صافية، (2013)، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، الجزائر.

16.سي ناصر، إلياس، (2013/2012)، دور منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على النظام البيئي العالمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر- باتنة.

17.سرير، عبد الله رابح، (2006)، عملية صنع القرار وتطبيقاته في الإدارة العامة بالجزائر،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم لسياسية، - قسم علوم سياسية ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.

4. المقالات:

18. بشير، فطحيزة تجاني ، لعبيدي، الأزهر، (2015)، الحماية الدولية لبيئة في إطار حقوق الإنسان، مع الإشارة لبعض المستجدات القانونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد10- جانفي .

19.كما طلبة ، مصطفى، (2014)، هل نجح اليونيب بإختياره نيروبي مقرا له؟ ، مجلة البيئة والتنمية، العدد 2سبتمبر/ أكتوبر.

20.Phil, Dishley, (2013), Sustainable Development Goals for people and planet, Issue of Nature, vol 495, 21 March.

5. مواقع الانترنيت:

21. تعزيز الإدارة البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأمم المتحدة، متاح على الموقع الإلكتروني:
https://www.unenvironment.org/ar/regions/zapadnaya-aziya/almbadrat-alaqlymyt/tzyz-aladart-albyyyt

22. دليل عملي للعمل مع المنظمات الدولية، ص2.على الموقع الإلكتروني:
https://www.mandint.org/ar/guide-IO

23. Ikuho ,Miyazawa : What areSustainable Developnent Goals ؟ IGES Rio +20 , United Nations Conference on Sustainable Development ،Issue Brief Vol 01 avialable at : www.stakeholderforum.org/…/IGES%20rio%20issue.

24. Maria Ivanova, (2005) Can The Ander Hold ? Rethinking the United Nations Environment Programme for the 21st Century, Yale Center for Environmental Law and Policy, Yale Publication Series, Report N°07. avialable at https://elischolar.library.yale.edu